

Distr.: General
18 September 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٩ خلال فترة رئاسة الكويت للمجلس (انظر المرفق). وقد أعدت البعثة الدائمة لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة هذه الوثيقة بعد مشاورات مع الأعضاء الآخرين في المجلس. وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منصور العتيبي
السفير
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

مقدمة

خلال رئاسة الكويت الثانية لمجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٩، عقد المجلس ٣١ جلسة رسمية من ضمنها جلسة مفتوحة وجلسة مناقشة وثلاث جلسات مغلقة لممثلي البلدان المساهمة بالقوات وأفراد الشرطة في عمليات حفظ السلام، و ١٣ جلسة مشاورات غير رسمية، واتخذ المجلس ثمانية قرارات، وأصدر بياناً رئاسياً واحداً، و ٤ بيانات صحفية و ٣ بيانات أخرى على شكل عناصر للصحافة. وعقد اجتماعين بصيغة آريا، واجتماعاً واحداً بصيغة حوار تفاعلي غير رسمي، واجتماعاً آخر بصيغة توليدو.

ووفقاً للممارسات المتبعة في الأمم المتحدة، استهلت دولة الكويت رئاستها بعرض برنامج العمل المؤقت لمجلس الأمن لذلك الشهر، الذي اعتمد أثناء جلسة مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته عقدت يوم الاثنين ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

الشرق الأوسط ليبيا

عقد مجلس الأمن جلسة حوار تفاعلي غير رسمية يوم الجمعة ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، بطلب من وفد الاتحاد الروسي، حول التطورات المتصلة بعملية صوفيا قبل تمديد الأذون الممنوحة بموجب القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦) المتعلق بفرض تدابير صارمة لتنفيذ حظر توريد الأسلحة في أعالي البحار قبالة السواحل الليبية، واستمع المجلس إلى إحاطة من نائب الأمين العام للسياسات الدفاعية والأمنية المشتركة والتصدي للآزمات في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، بيدرو سيرانو.

وأشار نائب الأمين العام إلى أن الاتحاد الأوروبي يعد المنظمة الإقليمية الوحيدة التي تنفذ عملياً تدابير حظر توريد الأسلحة وفقاً للقرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦). حيث قامت عملية صوفيا منذ اعتماد القرار بإيقاف حوالي ٢ ٤٢٠ سفينة وإجراء عمليات التفتيش اللازمة لها وقامت كذلك بمصادرة شحنتين من الأسلحة المهربة. وتلك الإجراءات كانت بمثابة أداة رادعة ساهمت في خفض عمليات تهريب الأسلحة إلى ليبيا. كما أعرب عن أمله بأن يتم إعادة النظر في شهر أيلول/سبتمبر المقبل في تعليق العمليات البحرية المندرجة ضمن عملية صوفيا، موضحاً بأن العملية ما زالت تواصل دورها من خلال الطلعات الجوية بقصد جمع البيانات وتحديد أهم مواقع العمليات لرسم صورة دقيقة عن الأوضاع قبالة السواحل الليبية. وأكد على استمرار البعثة في تعاونها الوثيق مع الأمم المتحدة بتبادل المعلومات معها وتزويدها بالتقارير حول أنشطتها.

وأعربت غالبية الدول الأعضاء عن دعمها للإجراءات التي تقوم بها عملية صوفيا وأشارت إلى دورها الإيجابي الملحوظ في إنفاذ تدابير حظر توريد الأسلحة. وعبرت عن أملها في أن تُستأنف العمليات البحرية، لما لها من دور كبير في التنفيذ الصارم لتلك التدابير. وحثّ نائب الأمين العام المجلس على تمديد الأذونات الممنوحة بموجب القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦) خلال جلسته المقرر عقدها بشأن هذا الموضوع يوم الاثنين ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، لما لها من دور يسهم في وضع حد لعمليات الاقتتال

بين الأطراف الليبية حول العاصمة طرابلس. ونَبّه إلى عدم وجود حل عسكري للأزمة، مؤكداً على أهمية استئناف الحوار السياسي تحت رعاية الأمم المتحدة.

وعقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الاثنين ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، اتخذ خلالها بالإجماع القرار ٢٤٧٣ (٢٠١٩)، الذي قضى بتمديد الأذونات الممنوحة بموجب القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦) لمدة سنة كاملة. وأعربت كل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفرنسا، وبلجيكا، وألمانيا، وجنوب أفريقيا، وكوت ديفوار، واندونيسيا عن القلق نتيجة زيادة وتيرة تدفق الأسلحة إلى ليبيا التي تشهد صراعاً مسلحاً حول العاصمة طرابلس منذ أكثر من شهرين. وأكدت على وجوب امتناع أطراف النزاع عن أية انتهاكات لتدابير حظر توريد الأسلحة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما أكدت على عدم وجود حل عسكري للأزمة في ليبيا، ودعت جميع الأطراف للوقف الفوري لإطلاق النار ونبد العنف والعودة إلى العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة.

الجمهورية العربية السورية

عقد مجلس الأمن جلسة مغلقة يوم الثلاثاء ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩ لممثلي البلدان المساهمة بالقوات وأفراد الشرطة، استمع فيها إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان بيير لأكروا، بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

وعقد مجلس الأمن جلسة مشاورات غير رسمية يوم الخميس ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩ لمناقشة التقرير الشهري حول آخر المستجدات بشأن الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية (S/2019/447)، واستمع إلى إحاطة من ممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو.

وعقد مجلس الأمن جلسة مشاورات غير رسمية يوم الاثنين ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ لمناقشة تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2019/467)، واستمع إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات السلام.

وعقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الثلاثاء ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، بناءً على طلب كل من بلجيكا وألمانيا وبلجيكا والكويت بصفتهم حاملين القلم فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، لمناقشة التطورات في شرق غربي الجمهورية العربية السورية، واستمع المجلس إلى إحاطتين من وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك.

وأفادت وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام بأن أعمال العنف والغارات الجوية والقصف المتبادل واستخدام البراميل المتفجرة لا زالت مستمرة في شمال غربي الجمهورية العربية السورية، مضيفة بأنه لا يمكن للأمم المتحدة المضي قدماً في جهودها بشأن المسار السياسي مع هذا التصعيد في الأعمال القتالية.

من ناحيته، ركز وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ على الآثار الإنسانية الناتجة عن استمرار الأعمال القتالية في شمال غربي الجمهورية العربية السورية، مفيداً بأن عدد النازحين وصل إلى ٣٣٠ ألف شخص، وأن عدد القتلى وصل إلى أكثر من ٢٣٠ شخصاً، مضيفاً

بأن ٣٧ مدرسة تضررت من أعمال العنف، وأن ٢٥٠ ألف طالب لا يستطيعون الوصول إلى مدارسهم، وأنه تم استهداف ٢٦ مرفقا صحيا.

وأعرب غالبية أعضاء المجلس عن قلقهم من استمرار أعمال العنف في شمال غربي الجمهورية العربية السورية، وما لذلك من أثر على المدنيين والأوضاع الإنسانية هناك، مطالبين بالتزام الأطراف بمذكرة التفاهم المبرمة بين الاتحاد الروسي وتركيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

وأدلى ممثل ألمانيا ببيان باسم حاملي القلم فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية (ألمانيا وبلجيكا والكويت)، وأدان الخسائر في أرواح المدنيين نتيجة للتصعيد في الأعمال القتالية، ورحب بالجهود الروسية - التركية لإعادة الالتزام بتدابير وقف إطلاق النار الواردة في مذكرة التفاهم المبرمة بينهما.

وركز بيان ممثل الجمهورية العربية السورية على ما يتعرض له السكان في إدلب وضواحيها والجيش السوري من هجمات من قبل هيئة تحرير الشام، وطالب بوضع حد للتواجد الأجنبي في بلاده على الفور، ورفع العقوبات عنها، ووضع حد لتسييس الشأن الإنساني، ودعم جهودها في إعادة الاعمار، وتيسير عودة السوريين إلى ديارهم.

وأعرب ممثل تركيا عن قلق بلاده من الهجمات التي تتعرض لها المرافق المدنية في شمال غربي الجمهورية العربية السورية، وأكد على التزام بلاده بمذكرة التفاهم المبرمة بين الاتحاد الروسي وتركيا. إلا أنه أشار إلى أن هجمات النظام السوري على نقاط المراقبة التركية تقوض من القدرة على تنفيذ تلك المذكرة، مطالباً الجانب السوري بوقف هذه الهجمات.

وعبر ممثل جمهورية إيران الإسلامية عن دعم بلاده لجهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها الجمهورية العربية السورية. وأكد على حق الجمهورية العربية السورية في استعادة سيطرتها على كامل أراضيها وحماية المدنيين، وقال إن أخذ المدنيين كرهائن من قبل الإرهابيين أمر لا يمكن القبول به.

وعقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الثلاثاء ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" لمناقشة تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) (S/2019/508). واستمع المجلس إلى إحاطات قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ ورئيس المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في سوريا، اللواء أليكسي باكين؛ والمدير التنفيذي للجمعية الطبية السورية الأمريكية، ديفيد ليلي.

وطالب وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بوقف قتل المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس. وقال إنه على الرغم من محاولة التوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار، لا تزال أعمال العنف مستمرة في شمال غربي الجمهورية العربية السورية بين قوات حكومة الجمهورية العربية السورية وحلفائها من جهة، والجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية مثل هيئة تحرير الشام من جهة أخرى. وأسهب بالحديث عن آلية تفادي الصدام، مفيداً بأن هدف هذه الآلية هو مساعدة أطراف النزاع على تجنب استهداف المستشفيات والمرافق الطبية والمدنية. وقد تم استهداف هذه المرافق بالرغم من الإعلان عن إحداثياتها. وأعرب عن قلقه إزاء الوضع في مخيم

الركبان، مطالباً في هذا الصدد أن توافق السلطات السورية على دخول قافلة إنسانية ثالثة إلى المخيم، كما أعرب عن قلقه من الوضع في مخيم الهول الذي يسكنه ٧٣ ألف شخص.

وذكر رئيس المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية بأن أكثر من ٢٢٠ ألف لاجئ عادوا إلى الجمهورية العربية السورية منذ بداية عام ٢٠١٩، معتبراً ذلك أمراً إيجابياً. كما تطرق إلى الهجمات والاستفزازات التي تعرضت لها القوات السورية والروسية خلال الفترة الماضية من الجماعات الإرهابية، وتحديدًا هيئة تحرير الشام، واستعرض هجمات الجماعات الإرهابية على المدنيين والمرافق المدنية.

وركز المدير التنفيذي للجمعية الطبية السورية الأمريكية على جهود هذه الجمعية في تقديم الرعاية الطبية للمحتاجين في شمال غربي الجمهورية العربية السورية، إلا أنه أوضح بأن التصعيد الأخير عرقل تقديم هذه الخدمات الطبية. واستعرض بالتفصيل عدداً من الهجمات التي استهدفت المرافق الطبية خلال الأسابيع الماضية.

وأعربت غالبية الدول الأعضاء عن قلقها تجاه استمرار أعمال العنف في شمال غربي الجمهورية العربية السورية، والأوضاع الإنسانية المتدهورة في مخيمي الركبان والهول. وتطرق ممثل الجمهورية العربية السورية الدائم إلى مسألة تسييس العمل الإنساني في سوريا، وشدد على ضرورة التنسيق مع حكومة الجمهورية العربية السورية في العمل الإنساني، وعلى أهمية استمرار مكافحة الإرهاب في هذا البلد.

وعقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الأربعاء ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩، اتخذ خلالها بالإجماع القرار ٢٤٧٧ (٢٠١٩) الممدد لولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، والمقدم من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي.

وعقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الخميس ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، استمع فيها إلى إحاطة من المبعوث الخاص للأمين العام إلى الجمهورية العربية السورية، غير بيدرسون، حول المسار السياسي السوري.

وبعد الانتهاء من جلسة الإحاطة، عقد المجلس جلسة مشاورات غير رسمية لمواصلة النقاش حول البند سالف الذكر.

وكرر المبعوث الخاص الإعراب عن قلقه إزاء الوضع في شمال غربي الجمهورية العربية السورية، حيث تستمر الغارات الجوية والقصف المدفعي، مضيفاً بأن حالة الخطوط الأمامية على الأرض لم تتغير كثيراً. كما شدد على ضرورة وقف هجمات هيئة تحرير الشام، وتوفير الحماية للسكان المدنيين في إدلب، واحترام القانون الدولي الإنساني في أي عمليات لمكافحة الإرهاب. وأعرب كذلك عن القلق من الاشتباكات العسكرية بين القوات السورية وقوات نقاط المراقبة التركية.

وشدد على عدم وجود حل عسكري للأزمة في الجمهورية العربية السورية، وأشار إلى جهوده لإعادة إحياء العملية السياسية وفق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وإلى أولوية إطلاق أعمال اللجنة الدستورية. وأوضح بأنه يعتقد أن الانتهاء من تشكيل هذه اللجنة وقواعد عملها أمر أصبح في المتناول، وأنه يتطلع للتشاور مع حكومة الجمهورية العربية السورية وهيئة التفاوض السورية قريباً للفصل النهائي في هذه المسألة.

وتطرق ممثل الجمهورية العربية السورية الدائم إلى موضوع الجولان، مؤكداً على أنها أرض سورية محتلة من قبل إسرائيل.

اليمن

أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً يوم الاثنين ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أكد فيه على دعم المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث، وحث الأطراف على مواصلة تنفيذ اتفاق ستوكهولم على نطاق أوسع، بما في ذلك الالتزام التام بوقف إطلاق النار في محافظة الحديدة وبالانتهاء من الترتيبات المتعلقة باتفاق تبادل الأسرى وبيان تفاهم تعز.

وعقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الاثنين ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، لمناقشة الحالة في اليمن، واستمع المجلس إلى إحاطات قدمها المبعوث الخاص؛ ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيزلي.

وبعد الانتهاء من جلسة الإحاطات، عقد المجلس جلسة مشاورات غير رسمية، واستمع إلى إحاطة من رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار، الفريق مايكل لوليسغارد.

وعبر المبعوث الخاص عن تقديره للمجلس لدعمه في عمله مع طرفي الأزمة للتوصل إلى حل سياسي للأزمة وفق المرجعيات الثلاثة لاتفاق ستوكهولم. وأشار إلى وجود التزام ملموس بوقف إطلاق النار في عموم محافظة الحديدة، مؤكداً بأنه فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الحديدة، هناك تفاؤل إزاء بدء تنفيذ المرحلة الأولى منه وخاصةً فيما يتعلق بآلية الرصد الثلاثية ومراعاة مشاغل الأطراف إزاء مفهوم العمليات. كما أعرب عن تطلعه لإحراز تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى وبيان تفاهم تعز للدفع قدماً بالحل السياسي، مؤكداً التزامه بذلك وحياديته.

وأكد وكيل الأمين العام بأن المهمة الرئيسية للوكالات الإنسانية العاملة في اليمن تكمن في الحفاظ على حياة الملايين من البشر من خلال توفير المساعدة اليومية لهم. وأشار إلى أن استمرار الصراع الدائر في اليمن لسنوات أخرى قد يرفع أعداد القتلى من ٧٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف غاليبتهم من النساء والأطفال، نتيجة نقص المساعدة الغذائية والطبية. أما ارتفاع الكلفة المالية لعمل الوكالات الإنسانية فنتيجته تضاعف المبالغ المطلوبة وتجاوزها ما سعى آخر نداء إلى حشده وهو ٤ بلايين دولار.

وأشار المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إلى التحديات التي تواجه هذا البرنامج في بعض المناطق الخاضعة لسيطرة المليشيات الحوثية التي تتلاعب وتعرقل عمليات البرنامج على نحو قد يؤدي إلى تعليق أو خفض أنشطته في تلك المناطق.

وأدانت العديد من الدول الأعضاء قيام الحوثيين باستهداف مطار أبها الدولي في المملكة العربية السعودية مع التأكيد بأن مثل هذه الأعمال المهددة للسلم والأمن الإقليميين والدوليين ستعكس سلباً على جهود الأمم المتحدة في دعم الحل السياسي للأزمة اليمنية. كما أعربت عن القلق نتيجة استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية وطالبت الدول المانحة بالوفاء بالتزاماتها المعلنة على وجه السرعة، لتوفير الدعم المطلوب للوكالات الإنسانية العاملة باليمن لتمكينها من تفادي خفض أو تعليق أنشطتها في مناطق هي من أكثر المناطق تضرراً.

واتفق المجلس في الجلسة نفسها على عناصر لتقديمها إلى الصحافة، أدان فيها أعضاء المجلس الهجوم الذي شنه الحوثيون على مطار أبها الدولي في المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩، والذي أسفر عن إصابة ٢٦ شخصاً من بينهم نساء وأطفال.

دولة فلسطين

عقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الخميس ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، تناول فيها الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واستمع المجلس إلى إحاطة من منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، نيكولاي ملادينوف، بشأن التقرير العاشر للأمين العام عن حالة تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وبعد الانتهاء من جلسة الإحاطة، عقد المجلس جلسة مشاورات غير رسمية لمواصلة النقاش حول البند سالف الذكر.

وأشار المنسق الخاص إلى أن إسرائيل لم تتوقف عن سياسات الاستيطان وضم الأراضي الفلسطينية بالقوة. وطالبها بوضع حد لهذه العمليات، كما أشار إلى أن وتيرة هدم المنازل والتجهيز القسري للمدنيين وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مراقبة هذه الأنشطة. وأعرب عن قلقه تجاه الوضع المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والتدابير أحادية الجانب. وطالب الحكومة الاسرائيلية بالإفراج عن كافة الأموال، وحذر من إمكانية انهيار السلطة الفلسطينية بسبب الوضع الاقتصادي الخطير الذي تواجهه. وشدد على ضرورة إيجاد حلول طويلة الأمد للوضع الاقتصادي والإنساني في غزة. وأشار إلى المساعدات التي أعلنت دولة قطر تقديمها بقيمة ٤٨٠ مليون دولار، موضحاً أن ١٨٠ مليون منها مخصصة كمساعدات إنسانية لقطاع غزة، تتكفل بتوزيع بعضها وكالات الأمم المتحدة، و ٢٥٠ مليون أخرى منها مخصصة كمقروض للسلطة الفلسطينية و ٥٠ مليون أخرى كمنح لمشاريع في الضفة الغربية.

وذكر المنسق الخاص أنه أحاط علماً بورشة العمل التي ستعقد في البحرين والولايات المتحدة في المنامة. وبعد أن أشار إلى أهمية الدعم الاقتصادي لخلق بيئة مواتية للمفاوضات، أكد أن التدابير الاقتصادية وحدها لا يمكن أن توفر حلاً للنزاع. فهي يجب أن تأتي كإحدى الخطوات المكملية في عملية سياسية تنهي الاحتلال وتعالج جميع قضايا الوضع النهائي وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وذكر ممثل الولايات المتحدة أن ورشة العمل "من السلام إلى الرخاء" التي ستعقد في بلاده بالتعاون مع البحرين تمثل فرصة محورية لتلاقي الحكومات والمجتمع المدني ورجال الأعمال لتبادل الأفكار، ومناقشة الاستراتيجيات، وحشد الدعم للاستثمارات والمبادرات الاقتصادية المحتملة التي يمكن تحقيقها من خلال اتفاقية السلام. وأوضح أن ورشة العمل ستعمل على تسهيل المناقشات حول إطار طموح قابل للتحقيق يمهد لمستقبل مزدهر للفلسطينيين، بما في ذلك تحسين الإدارة الاقتصادية وتنمية رأس المال البشري، وتيسير نمو القطاع الخاص. وأضاف أن بلاده كانت واضحة من حيث أن خططها الكاملة ستعالج جميع قضايا الوضع النهائي، وأن الخطة الاقتصادية مكملية للخطة السياسية. ثم قال إنه لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني المستدام في البيئة الحالية. أما الرؤية الاقتصادية فهي تمثل خارطة طريق تشمل مجموعة مفصلة من المشاريع والبرامج لبناء القدرات التي يمكن أن تطلق العنان لنمو مستدام يحركه القطاع الخاص، ولكن ذلك لن يتأتى إلا بعد حل قضايا الوضع النهائي وتحقيق السلام. وحثّ الدول على أن تكون منفتحة وتقدم اقتراحات في هذا الصدد.

وعبرت غالبية الدول الأعضاء في المجلس عن القلق إزاء التدابير الأحادية الجانب وحجب عائدات الضرائب، وطالبت بإعادة الأموال التابعة للسلطة الفلسطينية بالكامل، وأكدت على المرجعيات الأساسية لتحقيق السلام، بما في ذلك حل الدولتين. كما دعت إلى وقف الاستيطان وضم الأراضي

بالقوة، وأعربت عن رفضها محاولات تغيير الطابع التاريخي لمدينة القدس والوضع فيها، وطالبت باحترام المقدسات الدينية فيها، وجددت دعمها للأونروا، بما في ذلك من خلال مؤتمر المانحين القادم الذي سيُعقد في نيويورك.

جمهورية إيران الإسلامية

عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات غير رسمية يوم الاثنين ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند المعنون "الحالة في الشرق الوسط"، لمناقشة آخر المستجدات المتعلقة بالهجمات على الناقلات والسفن في منطقة الخليج وإسقاط الطائرة دون طيار الأمريكية. واستمع المجلس إلى إحاطة من وكالة الأمن العام للشؤون السياسية وبناء السلام.

وصدرت عن تلك الجلسة عناصر للصحافة، أدان فيها المجلس الهجمات على ناقلات النفط التي تمثل تهديداً خطيراً لحرية الملاحة البحرية وإمدادات الطاقة، وتُخالف القواعد الدولية المتعلقة بحرية الملاحة والنقل البحري، فضلاً عن تهديدها السلم والأمن الدوليين.

العراق

أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً يوم الأحد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ بشأن زيارة أعضاء المجلس العراق والكويت في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩، برئاسة مشتركة بين الكويت والولايات المتحدة. وعبر أعضاء مجلس الأمن عن امتنانهم لحكومي العراق والكويت، وللأمم المتحدة لتسهيل تلك الزيارة التي تعد الأولى من نوعها للعراق. وأثنوا على دور كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق واللجنة الدولية للصليب الأحمر لقيادتهما جهود اللجنة الثلاثية المنشأة لمتابعة التطورات المتصلة بالبحث عن المفقودين من الكويتيين ورعايا بلدان أخرى تنفيذاً للقرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، وأكدوا مجدداً دعمهم للممثل الخاص للأمين العام للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ولهذه البعثة أيضاً، في عملهما على تقديم الدعم والمساعدة إلى الحكومة وفقاً للولاية الواردة في القرار ٢٤٧٠ (٢٠١٩).

أفريقيا

منطقة وسط أفريقيا

عقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الثلاثاء ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند المعنون "الحالة في منطقة وسط أفريقيا"، استمع خلالها إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، فرانسوا لونسيني فال.

وبعد الانتهاء من جلسة الإحاطة، عقد المجلس جلسة مشاورات غير رسمية لمواصلة النقاش حول البند سالف الذكر.

وركز الممثل الخاص في جلسة الإحاطة على التطورات الإيجابية التي شهدتها منطقة وسط أفريقيا بشكل عام، كإجراء الانتخابات الرئاسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوقيع اتفاق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بين الحكومة والأربع عشرة جماعة مسلحة. كما تطرق إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة التي تعيشها المنطقة، مركزاً على الأعمال المسلحة التي ترتكبها جماعة جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك الأعمال المسلحة والانتهاكات التي

ترتكبها جماعة بوكو حرام في تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا ومنطقة حوض بحيرة تشاد. وأهاب بدول مجلس الأمن تكتيف تعاونها مع دول المنطقة والمنظمات الأفريقية لإيجاد حل نهائي يوقف أعمال تلك الجماعات، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة في منطقة وسط أفريقيا.

وجدد الممثل الخاص ترحيبه بالتقدم الملحوظ في تعزيز التكامل والتعاون في المنطقة الذي أحرز بجهود مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وباقي بعثات ومكاتب الأمم المتحدة في منطقة وسط أفريقيا، وبجهود الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كذلك.

وأدانت الدول الأعضاء في المجلس الأعمال الإرهابية التي تقوم بها جماعة بوكو حرام، وأعربت عن القلق لاستمرارها ولخطورتها في منطقة وسط أفريقيا، وخاصة في منطقة حوض بحيرة تشاد. وأكدت على أهمية مضاعفة الجهود من قبل الشركاء الدوليين وحكومات دول المنطقة للتصدي لها، وشددت على أهمية الدعم الدولي والإقليمي لحكومات دول المنطقة لمقاومة الأعمال الإجرامية التي تقوم بها جماعة جيش الرب للمقاومة وانتهاكاتها ضد السكان المحليين في عدد من دول وسط أفريقيا، وبالأخص جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

مالي

عقد مجلس الأمن جلسة مغلقة يوم الاثنين ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ لممثلي البلدان المساهمة بالقوات وأفراد الشرطة، استمع فيها إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام في مالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، محمد صالح النظيف، بشأن هذه البعثة.

وعقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الأربعاء ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند المعنون "الحالة في مالي"، استمع خلالها إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام في مالي ورئيس البعثة المتكاملة حول آخر التطورات في مالي وحول هذه البعثة. وشارك في هذه الجلسة أيضا وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي، تياييلي درامي.

وأشار الممثل الخاص إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة في وسط مالي منذ بداية العام. وأشار إلى حالات العنف القبلي، وخص بالذكر الهجمة الأخيرة التي وقعت يوم الأحد ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩ في قرية سوبان - دا. وأوضح بأن العمل جار من قبل البعثة المتكاملة لدعم الجهود التي تبذلها مالي وبنيا لاحتواء الأوضاع في وسط مالي، وبأن البعثة اتخذت خطوات لضمان حماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق في وسط البلاد.

وقدمت الدول الأعضاء في المجلس كذلك تعازيها لشعب وحكومة مالي في وفاة ضحايا الهجمة في قرية سوبان - دا. وأعربت غالبية الأعضاء عن قلقها تجاه الأوضاع الأمنية في وسط مالي وشددت على ضرورة توسيع نطاق ولاية البعثة المتكاملة من أجل دعم جهود حكومة مالي في تأمين الاستقرار في وسط مالي.

وأعرب وزير خارجية جمهورية مالي، نيابة عن رئيس جمهورية مالي وشعبها، عن تقديره للدعم المستمر المقدم من مجلس الأمن لتحقيق الاستقرار في بلاده، وشدد على ضرورة تجديد ولاية البعثة في مالي لمدة سنة أخرى، وتوسيع نطاق عملها ليمتد إلى وسط مالي نظراً للأوضاع الأمنية المتدهورة هناك. كما قدم شكره لجميع الدول التي تساهم بقوات في البعثة المتكاملة، معبراً عن تقدير بلاده لدورها في تقديم الدعم وحماية المدنيين في البلاد.

وعقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الجمعة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩، اتخذ خلالها بالإجماع القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) المتعلق بتمديد ولاية البعثة المتكاملة لمدة سنة، والمقدم من قبل فرنسا (حاملة القلم). وأدلت كافة الدول الأعضاء ببيانات أعربت فيها عن ترحيبها باعتماد القرار بالإجماع، وحثت حكومة جمهورية مالي على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي بين الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة عليه.

السودان وجنوب السودان

أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً يوم الثلاثاء ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أدان فيه وبشدة أعمال العنف الأخيرة في السودان، وأعرب عن أسفه لفقدان الأرواح والإصابات التي وقعت بين المدنيين، وعن عميق تعاطفه وتعازيه لأسر الضحايا، وتمنى الشفاء العاجل والكمال للمصابين.

وعقد مجلس الأمن جلسة مغلقة يوم الثلاثاء ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩ لممثلي البلدان المساهمة بالقوات وبأفراد الشرطة، استمع فيها إلى إحاطتين من وكيل الأمين العام لعمليات السلام، ووكيل الأمين العام للدعم العملي، أتول كاري، بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وعقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الجمعة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان". واستمع المجلس إلى إحاطتين من وكيل الأمين العام لعمليات السلام، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، أندرو غيلمور.

وبعد الانتهاء من جلسة الإحاطة، عقد المجلس جلسة مشاورات غير رسمية لمواصلة النقاش حول البند سالف الذكر.

وأشار وكيل الأمين العام إلى أن التحديات المتبقية في دارفور تتمثل في استئناف العملية السياسية، ومسائل ملكية الأراضي والتغير البيئي وحقوق الإنسان. وأكد أن حفظ السلام لم يعد السبيل الأمثل في دارفور، وأن المطلوب حالياً عند النظر في ولاية العملية المختلطة القادمة هو التركيز على تحقيق الحل السياسي وتعزيز سيادة القانون وتوفير حلول مستدامة للنازحين.

وتناول الأمين العام المساعد حالات انتهاك حقوق الإنسان في دارفور، وخاصة في محيط جبل مرة، حيث لا يتواجد سوى المدنيون والمليشيات والقوات السودانية.

وأشاد ممثل السودان بمهنية فريق التقييم الاستراتيجي، وأعرب عن رفض بلاده القاطع لأي محاولة لتغيير جدول خروج العملية المختلطة وللإبقاء على تواجد قوات للأمم المتحدة دون مبرر لبقائها.

وعقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الأربعاء ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان"، استمع فيها إلى إحاطة من المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة.

وعقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الثلاثاء ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان"، استمع فيها إلى إحاطات من الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ديفيد شيرر؛ والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان؛ وممثلة مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين التابع للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، ليديا مينانغانو.

وبعد الانتهاء من جلسة الإحاطة، عقد المجلس جلسة مشاورات غير رسمية لمواصلة النقاش حول البند سالف الذكر.

وتناول الممثل الخاص للأمين العام تطورات تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان، وأبلغ المجلس بتزايد المصالحات المجتمعية، واستمرار وقف إطلاق النار، وعودة أكثر من نصف مليون من النازحين واللاجئين منذ توقيع الاتفاق. وأفاد بأن الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مددت الفترة ما قبل الانتقالية لستة أشهر تمتد حتى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وأضاف أن هذه هي الفرصة الأخيرة لإرساء السلام، وعلى جميع الفرقاء اغتنامها.

وأعرب الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان عن قلقه من انتهاك الخصوصية وتقييد الحرية والسجن التعسفي والإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي. ثم أشار إلى أن حكومة جنوب السودان لم توقع بعد على مذكرة التفاهم المتعلقة بإنشاء المحكمة المختلطة رغم موافقتها على ذلك في عام ٢٠١٥ بموجب الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، ثم مجددا بموجب الاتفاق المنشط.

وتناولت ممثلة مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين التابع للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها قضايا المرأة. وطالبت بالحد من العنف ضد المرأة وتعزيز مشاركتها في جميع المؤسسات، ومنها الانتقالية والعسكرية. كما سلطت الضوء على أهمية إصلاح القطاع الأمني، وطالبت بتعزيز التواصل بين الحكومة في جوبا والولايات والمجتمع المدني.

وشددت غالبية الدول الأعضاء في المجلس على أهمية عدم تضييع فرصة ما تبقى من الفترة ما قبل الانتقالية، وأدانت انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم العنف الجنسي في جنوب السودان.

وأكدت ممثلة جنوب السودان على حاجة العملية الانتقالية في جنوب السودان إلى الكثير من التمويل والمساعدة التقنية. وشكرت الدول المانحة على مساعداتها وتمنت انضمام المزيد إليها مستقبلا.

وعقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الأربعاء ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان"، لمناقشة لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الدائمة لبولندا، بصفتها رئيسة اللجنة.

وقدمت الممثلة الدائمة لبولندا التقرير ربع السنوي عن أنشطة اللجنة.

وعقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الخميس ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، اتخذ خلالها بالإجماع القرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩) المتعلق بتمديد ولاية العملية المختلطة لمدة أربعة أشهر.

بوروندي

عقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الجمعة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند المعنون "الحالة في جمهورية بوروندي"، استمع فيها إلى إحاطات من الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، أوسكار فرنانديس - تارانكو؛ ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي؛ ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، يورغ لاوبر.

وبعد الانتهاء من جلسة الإحاطة، عقد المجلس جلسة مشاورات غير رسمية لمواصلة النقاش حول البند سالف الذكر.

وأشار الأمين العام المساعد إلى انشغال حكومة جمهورية بوروندي بالإعداد للانتخابات التي من المقرر أن تُعقد في عام ٢٠٢٠، وشرّح خطوات بارزة اتخذتها الحكومة في هذا الصدد، مثل اعتماد القانون الانتخابي، وإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وذكر أن الحكومة أرجأت نشر الجدول الزمني للانتخابات الذي كان من المفترض أن ينشر في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، ولكنها ستنشره في القريب العاجل. كما أشار إلى أن حالة حقوق الإنسان في جمهورية بوروندي لا زالت مبعث قلق، وأن نسبة البطالة في ازدياد مطّرد، وأن ما يقارب ١,٨ مليون شخص من البورونديين يعانون من نقص غذائي حاد. وذكر أن خطة الاستجابة الإنسانية تحتاج إلى مبلغ ١٠٦,٤ ملايين دولار لسد النقص الغذائي.

وأكد مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي أن الاتحاد الأفريقي ملتزم التزاماً كاملاً بعملية إعادة الأمن والسلم إلى جمهورية بوروندي منذ اندلاع الأزمة فيها عام ٢٠١٥، كما أكّد على أن الاتحاد الأفريقي يؤمن إيماناً كاملاً بأن السبيل الوحيد لخروج بوروندي من الأزمة التي تعانها هو الحوار الشامل بين جميع الأطراف دون استثناء. وفيما يتعلق بالانتخابات، أوضح بأن العملية السياسية في بوروندي تسير ببطء، ولا ينبغي أن تكون الانتخابات القادمة في عام ٢٠٢٠ مصدر انقسام جديد بين الشعب البوروندي.

وأكد رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام بأنه لم يتم الإبلاغ عن أي حوادث أمنية أثناء إقامته في بوجومبورا، وأن شوارعها كانت تعجّ بالناس وأنشطتهم طبيعية، وأشار إلى أن السلطات البوروندية أكدت أن الوضع الأمني في البلاد هادئ ومستقر، ولا يشكل تهديداً للأمن الدوليين. كما شجع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين والأمم المتحدة وحكومة بوروندي على العمل سوياً لتهيئة بيئة مواتية لتحسين حالة حقوق الإنسان. ومن الضروري القيام بمبادرات لتشجيع المصالحة والحوار بين جميع أصحاب المصلحة من أجل الحد من التوترات خلال الفترة الانتخابية وفترة ما بعد الانتخابات، والحفاظ على المكاسب التي ستحققها العملية الانتخابية، وذلك وفق اتفاق أروشا للسلام والمصالحة.

وأكد ممثلو بلجيكا وبولندا وبيرو والجمهورية الدومينيكية وفرنسا وكوت ديفوار والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على ضرورة معالجة حكومة بوروندي لأسباب تردي الأوضاع الأمنية ووقف انتهاكات حقوق الإنسان، كأعمال العنف والقتل والتهريب والاختفاء القسري. وأشاروا إلى أن وقف تلك التجاوزات خطوة أساسية لتحقيق تقدم قبل حلول موعد العملية الانتخابية عام ٢٠٢٠. كما أكدوا على أهمية إبقاء مناقشة موضوع الحالة في بوروندي على جدول أعمال مجلس الأمن إلى حين عقد الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٠. ورحبوا بالجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية والدولية وعلى رأسها جماعة شرق أفريقيا والأمم المتحدة. وأشادوا بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لبوروندي، ميشيل كافاندو، وأكدوا على ضرورة استمرار دعمه.

وأعاد ممثلو الاتحاد الروسي واندونيسيا وجنوب أفريقيا والصين وغينيا الاستوائية والكويت التأكيد على ضرورة استمرار الحوار السياسي بين أطراف المعارضة والحكومة البوروندية، والالتزام بما نص عليه اتفاق أروشا للسلام والمصالحة الذي وقّع في جمهورية تنزانيا المتحدة عام ٢٠٠٠. وأشادوا بعودة اللاجئين الطوعية إلى ديارهم بعد الاتفاق الثلاثي الذي عقد بين حكومتَي بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ودعوا إلى وضع برامج حكومية لإعادة إدماجهم

في المجتمع. كما أشادوا بالإجراءات التي قامت بها الحكومة البوروندية استعداداً للانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٠ كاعتماد القانون الانتخابي وإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ورحبوا باتخاذ الرئيس بيير نكورونزيزا قرار عدم خوضه الانتخابات الرئاسية المقبلة. وشددت الاتحاد الروسي وغينيا الاستوائية على عدم الحاجة إلى إبقاء المجلس بوروندي على جدول أعماله.

وعبر ممثل بوروندي عن أسفه بسبب إدراج الحالة في بلاده مجدداً على جدول أعمال مجلس الأمن، وقال إن هناك بعض الدول في المجلس لا تزال تنظر إلى واقع الحال في بوروندي على أنه كما كان قبل أربع سنوات ولا تريد قراءة المشهد السياسي الحالي في بوروندي بموضوعية وفطنة. ولاحظ أن توقيت جلسة اليوم غير ملائم تماماً، لعدم وجود أي حالة طوارئ في بوروندي. وأضاف بأن هذه الجلسة تُعتبر مضايقة دبلوماسية وسياسية لبوروندي ومن الممكن أن تؤدي مثل هذه التصرفات إلى تقويض الأمن والسلم والاستقرار في بوروندي. كما أكد مجدداً بأن الأوضاع السياسية في بوروندي عادت إلى حالتها الطبيعية بعد التوترات التي أعقبت الانتخابات في عام ٢٠١٥. وأوضح بأن بوروندي لديها اليوم مؤسسات ديمقراطية منتخبة تعمل في جميع أنحاء البلاد وسيتم في عام ٢٠٢٠ التجديد لهذه المؤسسات بذات الطريقة الديمقراطية.

جمهورية أفريقيا الوسطى

عقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الخميس ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند "الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى"، استمع فيها إلى إحاطات من الممثل الخاص للأمن العام في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، مانكور ندياي؛ والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى، ماتياس بيرتينو ماتوندو؛ والمدير العام لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، كوين فيريك.

وبعد الانتهاء من جلسة الإحاطة، عقد المجلس جلسة مشاورات غير رسمية لمواصلة النقاش حول البند سالف الذكر.

وأشار الممثل الخاص إلى تدابير اتخذها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستان أركانج تواديرا، وحكومته منذ التوقيع في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومنها إصدار قوانين أو مراسيم تتماشى مع ما ينص عليه الاتفاق، والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية. كما أشار الممثل الخاص إلى ترحيبه بزيارات ممثلي المنظمات وحكومات دول الجوار لجمهورية أفريقيا الوسطى. ولاحظ أنه على الرغم من التطورات الإيجابية التي شهدتها جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الأشهر القليلة الماضية، ظلت تقارير المنظمات الدولية تُشير إلى استمرار الجماعات المسلحة في انتهاك حقوق الإنسان والقيام بأنشطة غير مشروعة، بما في ذلك فرض الضرائب غير القانونية وإعاقة إعادة بسط سلطة الدولة في كثير من المناطق.

وقال الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمدير العام لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية إن الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى إنجاز حقيقي لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وإن الاتحادين الأوروبي والأفريقي شريكان فيه ويدعمانه. وهما على قناعة تامة بأن الاتفاق يوفّر فرصة حقيقية لمستقبل أفضل

في جمهورية أفريقيا الوسطى إذا تم تنفيذه من قبل جميع الأطراف بحسن نية وجدية وشعور حقيقي بالمسؤولية. كما أشارا إلى الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة منذ التوقيع على الاتفاق، كإنشاء لجان خاصة معينة بمتابعة تنفيذ الاتفاق، ونزع السلاح وتسريح الأفراد الملتزمين إلى الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم في المجتمع، والإعداد للانتخابات وتسجيل الناخبين وإعداد الرقابة الانتخابية قبل نهاية العام الجاري.

وأشادت الدول الأعضاء في المجلس بالجهود التي يبذلها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس وزرائها في سبيل استعادة الأمن وجمع كافة الأطراف السياسية على طاولة الحوار والتشاور. وأشادت أيضا بتعاونهما مع دول الجوار والمنظمات الإقليمية والدولية واستعدادهما لاستقبال وفود الأمم المتحدة. كما أشادت بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في سبيل إرساء السلام في هذا البلد. وأعربت عن عميق القلق لاستمرار تدهور الأوضاع الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى والحاجة فئة كبيرة من الشعب، تُقدر بنصف السكان، حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية العاجلة. وأكدت على أهمية انخراط جميع المنظمات الدولية في دعم الوضعين السياسي والمالي في جمهورية أفريقيا الوسطى للمساعدة في تنفيذ ما ينص عليه الاتفاق وتحسين الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية.

وصدرت عن الجلسة عناصر للصحافة، أدان فيها المجلس بشدة استمرار العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة، والذي أسفر عن قتل أكثر من ٤٠ مديناً بالقرب من منطقة باوا في أيار/مايو ٢٠١٩، والذي يعتبر انتهاكاً غير مقبول للاتفاق.

نيجيريا

أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً يوم الخميس ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أدان فيه الهجمة الإرهابية التي وقعت بقرية كوندوغا في نيجيريا في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وأسفرت عن مقتل ٣٠ شخصاً. وقدم المجلس تعازيه لأسر الضحايا والحكومة نيجيريا، وتغياته بالشفاء العاجل للمصابين. وأكد على ضرورة إجراء التحقيقات اللازمة من قبل السلطات المعنية في البلاد للوقوف على مسببات الهجمة، وأهاب بالمجتمع الدولي التعاون مع حكومة نيجيريا لإلقاء القبض على مرتكبيها.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

عقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الأربعاء ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩، اتخذ خلالها بالإجماع القرار ٢٤٧٨ (٢٠١٩) المتعلق بنظام الجزاءات المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمقدم من فرنسا.

الصومال

عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات غير رسمية يوم الأربعاء ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند المعنون "الحالة في الصومال"، استمع فيها إلى إحاطة عن أنشطة لجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال قدمها ممثل بلجيكا الدائم، بصفته رئيس هذه اللجنة.

آسيا أفغانستان

عقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الأربعاء ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند المعنون "الحالة في أفغانستان" لبحث آخر تطورات الحالة في أفغانستان. واستمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تاداميتشي ياماموتو، ورئيسة هيئة حقوق الإنسان المستقلة في أفغانستان، سيما سمر.

وركز ممثل الأمين العام على الاستعدادات للانتخابات الرئاسية المقبلة، المقرر عقدها في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، بنزاهة ودون تدخل حكومي. وشدد كذلك على ضرورة التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، وتجنب التباطؤ. وأشار إلى استمرار المحادثات المباشرة بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، والجهود التي تبذلها ألمانيا وقطر للترتيب لجولة ثانية من الحوار بين الأفغان. وقال أيضاً إن بعض الأطراف الأفغانية البارزة أتيحت لها الفرصة في موسكو في أواخر أيار/مايو ٢٠١٩ لتبادل وجهات النظر مع ممثلي حركة طالبان. وأكد على ضرورة توجيه كل هذه الجهود نحو هدف واحد مشترك وهو بدء المفاوضات الرسمية بين حكومة أفغانستان وطالبان للتوصل إلى اتفاق سلام.

وركزت رئيسة هيئة حقوق الإنسان على حقوق الإنسان الواجبة للمرأة والشباب والأقليات في أفغانستان ودورهم في العملية السياسية، وشددت على أهمية الحفاظ على الحقوق والمكتسبات التي تم تحقيقها خلال الـ ١٨ سنة الماضية. كما تطرقت إلى استهداف المدنيين من قبل حركة طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأكدت على ضرورة السعي إلى إنجاز المزيد من الإصلاحات لمكافحة الفساد.

وعبرت جميع الدول الأعضاء في المجلس عن قلقها إزاء عدم استقرار الأوضاع الأمنية، مشيرة في الوقت نفسه إلى ارتباط الجانب السياسي بالجانب الأمني. فالتوصل إلى اتفاق بشأن عملية المصالحة السياسية سيلقي بآثره الإيجابي على الأوضاع الأمنية في أفغانستان. وأشارت الدول الأعضاء إلى انتخاب البرلمان الحالي. وعبرت أيضاً عن قلقها من استمرار نزوح العديد من المواطنين الأفغان من المدنيين من القرى والمدن وتشردهم نتيجة لأعمال العنف والجفاف والكوارث الطبيعية. وأكدوا على ضرورة التعجيل بمعالجة هذه المسائل تفادياً لمزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية في أفغانستان.

عدم الانتشار النووي

عقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الأربعاء ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند المعنون "عدم الانتشار النووي"، لمناقشة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) المتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة. واستمع المجلس إلى إحاطات من وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، وممثل بلجيكا الدائم بصفته الميسر في مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وممثل الاتحاد الأوروبي باسم اللجنة المشتركة.

وأشار كافة مقدمي الإحاطات إلى أهمية خطة العمل الشاملة المشتركة لكونها إنجازاً فريداً للدبلوماسية. ورحبوا في ذات السياق باستمرار تنفيذ جمهورية إيران الإسلامية لالتزاماتها النووية، وهو ما تحققت منه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أعربوا عن أسفهم من قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة، فهذا القرار أثار في قدرة جمهورية إيران الإسلامية

على تنفيذ بعض التزاماتها تجاه الاتفاق النووي في ظل عدم تجديد الولايات المتحدة للإعفاءات النفطية وحظر التعامل مع بعض المشاريع التقنية المدرجة ضمن الاتفاق النووي.

واتفق مقدمو الإحاطات على أن خطة العمل الشاملة المشتركة أمام مفترق طرق. وأعربوا عن أسفهم من إعلان جمهورية إيران الإسلامية أنه لم يعد بإمكانها تنفيذ التزامات عليها بموجب الاتفاق النووي، ومنها تلك المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإنتاج الماء الثقيل.

ونقلت وكيلة الأمين العام دعوة موجهة من الأمين العام إلى الدول الأعضاء ومفادها تفادي الأعمال التي قد تزيد من تدهور الوضع الحالي. ونقلت كذلك حث جميع الأطراف على الانخراط في الحوار والدبلوماسية لتسوية خلافاتهم، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والتخفيف من حدة التوتر الحالي لتجنب سوء التقدير والحوادث. وأكدت أن مجلس الأمن له دور مهم في هذا الصدد.

وذكر ممثل الاتحاد الأوروبي بأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة بخطة العمل الشاملة المشتركة لأنها الآلية المناسبة والمثالية للتحقق من الأنشطة النووية لجمهورية إيران الإسلامية. وبفضل خطة العمل هذه، جرت خمس محادثات بقيادة الاتحاد الأوروبي كان محور تركيزها تبادل الأفكار مع جمهورية إيران الإسلامية بشأن استقرار المنطقة.

وعبرت غالبية الدول الأعضاء في المجلس عن أسفها من قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة. والتطورات الحالية وضعت مسألة تنفيذ الاتفاق النووي أمام مفترق طرق. كما عبرت عن أسفها من فرض الولايات المتحدة عقوبات أحادية الطرف على جمهورية إيران الإسلامية، بالإضافة إلى عدم تمديد الإعفاءات النفطية وحظر بعض المشاريع التي تدرج ضمن خطة العمل.

وقال ممثل الولايات المتحدة إن تحدي جمهورية إيران الإسلامية لمجلس الأمن وسلوكها المتهور الذي يهدد السلام والأمن على الصعيد العالمي أمر لا بد من عدم التقليل من شأنه بدعوى الحفاظ على صفقة لا تقطع الطريق تماماً أمام امتلاك جمهورية إيران الإسلامية سلاحاً نووياً. وهي لم تتوقف عن استفزازاتها، وأعدائها عن كل استفزاز، من إطلاق قذائف باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية إلى شراء مواد محظورة، لا تصدق. وأضاف إن الولايات المتحدة أبدت بجلاء استعدادها لبدء حوار مع جمهورية إيران الإسلامية للتفاوض على صفقة من شأنها أن تخدم السلام والأمن الدوليين بصورة أفضل.

وأشارت كافة الدول الأعضاء في المجلس إلى الاعتداءات على الناقلات والسفن، وأدانته معتبرة إيها تهديداً لخطوط الملاحة الدولية ولإمدادات الطاقة، وهو ما يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وقال الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية إن كافة التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكدت تنفيذ جمهورية إيران الإسلامية لالتزاماتها النووية. وهو ما يلي مطلب الركيزة الأولى من خطة العمل الشاملة المشتركة. لكن الركيزة الثانية، وهي رفع العقوبات عن جمهورية إيران الإسلامية والبدء بالتبادل التجاري معها، لم تنفذ بالكامل. وذكر أنه لا يمكن تنفيذ اتفاق متعدد الأطراف من جانب واحد. وبموجب الفقرتين ٢٦ و ٣٦، لجمهورية إيران الإسلامية الحق في وقف تنفيذ التزاماتها بموجب خطة العمل كلياً أو جزئياً. وأضاف أن الولايات المتحدة هي التي انتهكت قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) وعاقبت جمهورية إيران الإسلامية من خلال ممارسة "إرهاب اقتصادي" على شعبها. ثم جاءت بقواتها العسكرية وطائراتها التجسس بعد أن فرقت دول المنطقة لكي ترغمهم على شراء السلاح منها. وأضاف أن جمهورية إيران الإسلامية أسقطت الطائرة بدون طيار الأمريكية بعد أن

اخترقت الأجواء الإيرانية لمسافة ٤ أميال. وحطام تلك الطائرة سقط داخل المياه الإيرانية وهو بحوزتها. واختتم بيانه بالإعراب عن رفض جمهورية إيران الإسلامية كافة المزاعم الأمريكية بشأن الاعتداءات على الناقلات. وقال إن بعض أقرب حلفاء الولايات المتحدة لا يؤيدون مزاعمها.

أوروبا

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

عقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الاثنين ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند المعنون "قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)". واستمع المجلس الى إحاطتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ظاهر تانين، ووكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة، جواو ميغيل فييرا دي سيربا سواريس، حول تقرير الأمين العام (S/2019/461)، والحادثة التي وقعت في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٩ في بلدة زوبين بوتوك الواقعة شمال كوسوفو. وشارك في الجلسة أيضا النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، إيفيتسا داتشيتش، وممثلة كوسوفو، فلورا تشيتاكو.

وتطرق كل من الممثل الخاص ووكيل الأمين العام بإسهاب إلى الحادثة التي وقعت في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٩ في بلدة زوبين بوتوك الواقعة شمال كوسوفو. وأفادا بأن عملية تقصي الحقائق لا تزال جارية، ولكنه من الأهمية بمكان توضيح بعض الملابسات في تلك الحادثة التي انطوت على ارتكاب السلطات في كوسوفو انتهاكات لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. ومن تلك الانتهاكات عدم الالتزام بالحصانة المخولة لموظفي الأمم المتحدة بالإضافة إلى مصادرة مركبة تابعة للأمم المتحدة وعدم إطلاع الأمين العام أو ممثله الخاص على كامل المعلومات الخاصة بالحادثة. فقد كان على السلطات في كوسوفو التواصل مع البعثة حول الحادثة بشفافية. ثم أن مفهوم "الشخص غير المرغوب فيه" لا ينبغي تطبيقه على موظفي الأمم المتحدة.

وأكدت الدول الأعضاء في المجلس على أهمية احترام الحصانة الدبلوماسية التي يتمتع بها موظفو الأمم المتحدة بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. كما دعت هذه الدول كوسوفو الى إلغاء أو تعليق التدابير التي اتخذتها مؤخراً والقاضية برفع ضريبة الاستيراد على البضائع من البوسنة والهرسك وصربيا إلى ١٠٠ في المائة، كونها تخالف أحكام اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى.

وشدد النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا على أن صربيا امتنعت عن القيام بأفعال انفرادية أو أحادية الجانب. وأضاف بأن وقف الحوار قد تم لسبب واحد، وهو قرار كوسوفو رفع ضريبة الاستيراد على البضائع من البوسنة والهرسك وصربيا إلى ١٠٠ في المائة. وهذا تدبير أدانه المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك حلفاء كوسوفو، وهو يخالف أحكام اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. كما تمنى بأن تلتزم كوسوفو بما وعدت به خلال قمة البلقان التي دعت إليها ألمانيا وفرنسا في نيسان/أبريل ٢٠١٩، أي استئناف الحوار وتنفيذ الاتفاقات القائمة بين الجانبين والمضي في تطبيع العلاقات.

أما ممثلة كوسوفو فقد شرحت موقف بلادها من الحادثة التي وقعت في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٩ في بلدة زوبين بوتوك الواقعة شمال كوسوفو. وأكدت أن الشرطة في كوسوفو تعمل بأعلى المعايير، وتمثل بشكل كامل لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، فضلاً عن احترامها الدبلوماسيين. كما أوضحت بأن رفع ضريبة الاستيراد على البضائع من صربيا إلى ١٠٠ في المائة هو ردّ على حملة صربيا العدوانية ضد كوسوفو.

الأمريكتان المسألة المتعلقة بهاييتي

عقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الثلاثاء ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، اتخذ خلالها القرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩) بأغلبية ١٣ صوتاً مقابل لا صوت، مع امتناع عضون (الصين والجمهورية الدومينيكية). وفي هذا القرار، طلب المجلس من الأمين العام إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي ليحل محل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هاييتي والمقرر أن تنتهي فترة ولايتها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

وتطرق ممثل الولايات المتحدة إلى الإنجازات والنجاحات التي حققتها بعثات الأمم المتحدة طوال الأعوام الأربعة عشر الماضية، متطلعاً لدور الأمم المتحدة الجديد في هاييتي والذي سيتمثل في بعثة سياسية جديدة ليست بعثة لحفظ السلام. وعبر ممثلو كل من ألمانيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية وفرنسا عن خيبة أملهم من عدم الإشارة إلى آثار التغير المناخي في النظام البيئي في هاييتي. وذكر ممثل الصين بأن السبب الذي وقف وراء امتناع بلاده عن التصويت لصالح القرار هو عدم وضوح القرار وانسجامه مع الوظيفة الأساسية لمجلس الأمن كونه الحارس على الأمن والسلم الدوليين. وشجع ممثل الاتحاد الروسي الحكومة الوطنية على الانخراط إيجابياً مع البعثة السياسية الجديدة سعياً إلى تحقيق الهدف الذي تم من أجله إنشائها، ألا وهو تعزيز ورفع كفاءة المؤسسات الوطنية بشكل يلي طموح شعب هاييتي. وتطلع ممثل هاييتي للدور الذي ستقوم به البعثة السياسية في ظل هذه المرحلة الحرجة التي تعصف باستقرار هاييتي والتي تتمثل في انعدام الأمن الغذائي وزيادة في نشاط العصابات المسلحة.

المسائل المواضيعية

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن حول أساليب عمل المجلس (S/2017/507)

عقد مجلس الأمن جلسة مناقشة مفتوحة يوم الخميس ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩ بشأن تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن المتعلقة بأساليب عمل المجلس (S/2017/507). واستمع المجلس إلى إحاطتين بشأن أساليب عمل المجلس من الرئيسة التنفيذية لمنظمة "هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن"، كارين لاندرين، ومدير مركز جامعة الأمم المتحدة لبحوث السياسات، جيمس كوكين.

وتطرق الرئيسة التنفيذية لمنظمة "هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن" إلى أساليب عمل مجلس الأمن من جانب تعزيز دور الأعضاء العشرة المنتخبين في المجلس، بالإضافة إلى تعزيز تعاون المجلس مع بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتحسين ولايات عمليات حفظ السلام والإجراءات الوقائية للمجلس. وركزت على وحدة الصف المتزايدة التي أظهرها أعضاء المجلس العشرة المنتخبون فيما يتعلق بتحسين أساليب عمل المجلس، والمقترحات التي قدمتها الكويت في هذا الصدد لضمان التوزيع العادل والمتساوي للمسؤوليات بين جميع الأعضاء. وشددت أيضاً على أهمية ضمان العدالة ومراعاة الأصول الإجرائية في عمل لجاء الجزاءات.

وتحدث مدير مركز جامعة الأمم المتحدة لبحوث السياسات عن أهمية ضمان مراعاة الأصول الإجرائية عند تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة. إذ ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في تكييف أساليب عمل لجان الجزاءات بطريقة تعزز حماية الأصول الإجرائية الواجبة، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق ولاية أمين المظالم لتغطي جميع تلك اللجان.

وعبرت كافة الدول المشاركة، بما فيها الدول الأعضاء في مجلس الأمن، عن تقديرها للكويت على جهودها في السعي لتعزيز كفاءة وشفافية عمل المجلس من خلال رئاستها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. كما أعرب جميع أعضاء المجلس الدائمين عن عزمهم على العمل بشكل بناء مع بقية أعضاء المجلس للتوصل إلى اتفاق على مشاريع المذكرات المقدمة من قبل الكويت في سياق أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

وأدلى ممثل جنوب أفريقيا ببيان مشترك باسم الأعضاء العشرة المنتخبين أعضاء في مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، بصفته منسق هؤلاء الأعضاء العشرة غير الدائمين، دعا فيه جميع أعضاء المجلس إلى التعاون بطريقة بناءة للتوصل إلى اتفاق حول المذكرات المقدمة من قبل دولة الكويت.

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

عقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الثلاثاء ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند المعنون "حماية المدنيين في النزاعات المسلحة"، واستمع المجلس إلى إحاطات من مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، رينا غيلاني، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر ماورير، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في الكويت، الشيخ صباح خالد الحمد الصباح.

واتخذ مجلس الأمن في تلك الجلسة بالإجماع القرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩) المتعلق بالأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة. وقدمت الكويت هذا القرار بمشاركة ٦٨ دولة عضواً في الأمم المتحدة.

ورحبت مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باعتماد القرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩)، وشجعت المجلس على العمل على تنفيذه. وذكرت العديد من الأسباب التي تؤدي إلى فقدان الأشخاص في النزاعات سواء كانوا مدنيين أو مقاتلين، والتي لها تداعيات إنسانية بالغة الأثر على أقاربهم وذويهم.

وأعرب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن شكره وتقديره للكويت على ريادتها في طرح تلك القضية الإنسانية على مجلس الأمن. وأثنى على وحدة الصف في المجلس التي انعكست باعتماد أول قرار مواضيعي حول مسألة الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة، واصفاً إياها بأنها من أعمق جروح الحروب. ودعا المجتمع الدولي إلى حشد الإرادة السياسية المطلوبة لكفالة الاحترام الكامل للالتزامات القانونية الدولية، داخل إطار تعاوني قادر على معالجة التداعيات الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة. حيث يمكن فعل الكثير إذا قامت الأطراف المتنازعة بالوفاء بالتزاماتها وفق القانون الدولي الإنساني التي توجب عليها البحث عن المفقودين والتعرف على هوية الرفات. وإذا ما اعتُبرت هذه القضية قضية إنسانية وليست سياسية، سيكون لذلك انعكاسات إيجابية على مستقبل العلاقات بين الأطراف المتنازعة.

وأشادت الدول الأعضاء في المجلس بالمبادرة الكويتية في طرح تلك المسألة على جدول أعمال مجلس الأمن لأول مرة في إطار البند المعنون "حماية المدنيين في النزاعات المسلحة". وشددت بعض الدول

الأعضاء في المجلس أيضا على أن عبارة "الأشخاص المفقودون في النزاعات المسلحة" لا تشمل المدنيين فقط، بل تشمل أيضا المقاتلين. كما أشارت الدول الأعضاء في المجلس إلى أن القرار سيعزز التعاون الدولي في سياق العمل متعدد الأطراف. وأعربت عن تقديرها للدور الذي تقوم به المنظمات الدولية والإقليمية في هذا السياق وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لسعيها الدائم إلى الحد من التداعيات الإنسانية للنزاعات المسلحة وإيجاد حلول لمعرفة مصير المفقودين. وأكدت على أن المسؤولية تقع في الدرجة الأولى على عاتق الدول والأطراف المتنازعة لضمان تنفيذ القوانين والأعراف الدولية القائمة.

وعقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الخميس ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، اتخذ خلالها بالإجماع القرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩) المتعلق بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة خلال النزاعات المسلحة. وقدم هذا القرار بولندا والمملكة المتحدة بمشاركة ٦٨ دولة عضوا في الأمم المتحدة.

صون السلم والأمن الدوليين

عقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الأربعاء ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند "صون السلم والأمن الدوليين: منع نشوب النزاعات والوساطة". واستمع المجلس إلى إحاطات من الأمين العام، ورئيسة مجلس الحكماء، ماري روبينسون، ونائب رئيسة مجلس الحكماء، بان كي - مون. وترأس الجلسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في الكويت، الشيخ صباح خالد الحمد الصباح.

وأكد الأمين العام أن منع نشوب النزاعات والوساطة هما من أهم الأدوات لتخفيف المعاناة الإنسانية. وبالإمكان منع الأزمات وإنقاذ الأرواح وتقليل المعاناة من خلال التحرك مبكرا وبشكل موحد. واستعرض تحديات تواجه عالمنا اليوم، مثل الانقسامات في المجتمع الدولي، وعودة الشعبية والسياسات التي تسهم في التهميش والتطرف.

ورأت رئيسة مجلس الحكماء بأن مجلس الأمن فشل في كثير من الأحيان في القيام بمسؤولياته على أكمل وجه. وركزت على ٣ مجالات بالتحديد، وهي: (أ) التدابير الوقائية، بما في ذلك الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان وإشراك المرأة وتحقيق العدالة؛ (ب) خطر تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين؛ (ج) احتمال مقاومة التكنولوجيا الأزمات، بطرق منها الاستخدام غير السليم لوسائل التواصل الاجتماعي. وفي هذا الصدد، أكدت على ضرورة نظر مجلس الأمن في موضوع الأمن السيبراني.

وتطرق السيد بان إلى ضرورة أن يكون مجلس الأمن أكثر فعالية، مما يتطلب تحسين أساليب عمله. وأكد على أهمية دعم مجلس الأمن المبعوثين والممثلين الخاصين للأمين العام في مهامهم، وضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية. كما اعتبر انتشار الأسلحة النووية من أكبر التهديدات التي تواجه المجتمع الدولي، وخص بالذكر ضرورة معالجة البرنامجين النوويين لجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما أعرب عن قلقه لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، لأن ذلك قد يعطي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انطباعات خاطئة تنعكس على المفاوضات الجارية بشأن البرنامج النووي فيها.

وأكدت غالبية أعضاء المجلس على أهمية تحسين التدابير الوقائية للمجلس، ومعالجة النزاعات في مراحلها الأولية قبل أن تتفاقم وتشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وسينقد ذلك أيضا الكثير من الأرواح ويجنب هدر موارد الأمم المتحدة المالية.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلم والأمن الدوليين

عقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الخميس ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلم والأمن الدوليين". واستمع المجلس إلى إحاطتين من الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط. وترأس الجلسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في الكويت، الشيخ صباح خالد الحمد الصباح.

واستعرض الأمين العام الأوضاع في المنطقة العربية ابتداء من أهمية حل القضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وفق حل الدولتين واستناداً إلى قرارات الأمم المتحدة. كما دعا إلى ضرورة التوصل إلى حل سلمي في الجمهورية العربية السورية واحترام حقوق الإنسان وإنهاء العنف، وإيجاد حل سياسي حقيقي وشامل، والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبدء العملية السياسية. وأعرب عن القلق إزاء المواجهة العسكرية والاشتباكات المسلحة في ليبيا، ودعا إلى التوصل إلى حل سلمي هناك. كما دعا إلى أهمية دعم الاستقرار في لبنان وحل مشكلة اللاجئين، بالإضافة إلى إيجاد حل سلمي للأزمة في اليمن.

ورحب الأمين العام بالتطورات السياسية التي تشهدها العراق، لا سيما انفتاحه وإعادة العلاقات مع جيرانه. وأضاف بأن العراق لا يزال بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي ودول الجوار حتى يتعافى ويواصل مرحلة إعادة الإعمار.

وتطرق الأمين العام لجامعة الدول العربية للوضع الأمني في المنطقة وخاصة الوضع في الجمهورية العربية السورية حيث لا تزال الأزمة مستمرة منذ ٩ سنوات. وأشار إلى حساسية الوضع في اليمن وتهديده المباشر للدول المجاورة. وأكد على مركزية القضية الفلسطينية، وعلى ضرورة إنهاء الاحتلال، وأهمية دعم حل الدولتين والتوصل إلى حل للنزاع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك الجولان السوري المحتل. وأشار أيضاً إلى أهمية تعزيز الأمن في الصومال ومنطقة القرن الأفريقي. كما أدان استهداف ناقلات النفط في الخليج العربي، ودعا إلى وقف التدخلات في المنطقة وإيقاف دعم الميليشيات الإرهابية وتمويلها من الخارج.

وأكدت الدول الأعضاء في المجلس على الدور الأساسي الذي تلعبه المنظمات الإقليمية نحو تعزيز السلم والأمن الدوليين. وأكدت كذلك على أهمية النهوض بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية اتساقاً مع ما يتضمنه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وأشارت إلى أهمية التنسيق والتعاون المشترك بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في سبيل إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة وإيجاد حلول مشتركة لمشاكل الإرهاب واللاجئين والهجرة والبيئة التي تواجه الدول العربية بشكل خاص والعالم بشكل عام. وينبغي التركيز على حجم التحديات التي تواجه العالم العربي وتأثيرها على السلم والأمن الدوليين، وعلى أهمية التنسيق للتوصل إلى أرضية مشتركة للقضاء على التطرف وإرهاب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وانتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

وبعد تلك الجلسة، أصدر رئيس مجلس الأمن بياناً رئيسياً باسم المجلس، أعرب فيه عن تقدير المجلس للإحاطتين اللتين قدمهما الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وكرر التأكيد على أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن، ووفقاً للفصل الثامن من الميثاق، يمكنه أن يعزز الأمن الجماعي. وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم عند الاقتضاء تقريراً عن سبل أخرى لتعزيز العلاقات المؤسسية والتعاون بين المنظمتين.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

عقد مجلس الأمن جلسة رسمية يوم الثلاثاء ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩، تحت البند المعنون "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام". واستمع المجلس فيها إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات السلام، وقائد قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، العميد ليونارد موريوكي نغوندي؛ وقائدة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، اللواء شيريل بيرس.

وقدم وكيل الأمين العام التعزية في وفاة قائد القوات السابق في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وقال إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحتاج إلى تمويل لمواجهة التحديات غير المتوقعة، ومنها الأوبئة أو الكوارث الطبيعية، التي تؤثر في المدنيين. وفيما يتعلق بالعمليات في أفريقيا، أعرب مجدداً عن موقف الأمانة العامة المؤيد لإتاحة موارد مالية مستدامة يمكن التنبؤ بها للعمليات التي تأذن بها الأمم المتحدة ويقودها الاتحاد الأفريقي.

وركز قائد قوات العملية المختلطة على التحديات التي تواجه هذه البعثة، خاصة فيما يتعلق بتغير الحكومة السودانية، وتسليم مواقع العملية المختلطة، وسلامة أفراد هذه البعثة، وذلك من حيث أثرها في الانسحاب المحتمل للعملية المختلطة في عام ٢٠٢٠. وأشار إلى أن البعثة تحقق تقدماً في ثلاثة من أركان الولاية الأربعة. ووحده الركن السياسي يواجه تحديات مردها للأوضاع في السودان وجود العملية السياسية في دارفور.

وتناولت قائدة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عمل هذه البعثة في المنطقة العازلة. وترى أن كل جانب قبرصي ينظر إلى المنطقة العازلة بشكل مختلف، مما يصعب عمل البعثة أحياناً. وقالت أيضاً إن البلدان المساهمة بقوات تقع عليها مسؤولية ضمان التعاون مع الدول المضيفة وتفاذي أن تلحق آثار سلبية بالبعثات.

وتحورت معظم الاستفسارات التي طرحتها الدول الأعضاء في بياناتها حول الدروس المستفادة من عمليات البعثات. وأكدت غالبية الدول على ضرورة التزام الجميع، بمن فيهم الدول المضيفة، باتفاقات مركز القوات وغيرها من الاتفاقات مع بعثات حفظ السلام.